مراسلات ومكاتبات بين مير صدر الدين محمد وبين العلامة جلال الدين الدواني قدس سرهما

بسم الله الرحمن الرحيم

للحضرة الصدرية

قيل لو قال قائل كلامي في هذا اليوم كاذب ولم يقل في هذا اليوم غير ذلك الكلام لزم ان يكون هذا الكلام صادقا وكاذبا معا لانه ان كان صادقا في نفس الامر لزم ان يكون المحمول وهو كاذب صادقا على موضوعه وهو قول القائل كلامي فيكون كلامه كاذبا وقد فرض انه صادق وان كان كاذبا في نفس الامر يلزم ان يكون المحمول وهو كاذب غير صادق على موضوعه فيصدق عليه انه صادق لان الموضوع كلام القائل والكلام واجب الاتصاف باحدهما فيكون كلامه صادقا وليس كلامه الا كلامي كاذب فيكون كلامه صادقا وقد فرض انه كاذب

الجواب للعلامة الدواني

اجيب بان قول القائل كلامي كاذب انما يكون صادقا او كاذبا لو كان خبرا وهو ليس بخبر اذ ليس كلامي اشارة الى فرد ذلك المفهوم ولم يجعل الملاحظة لان فرده منحصر في قوله كلامي كاذب ولا يمكن ان يجعل القائل كلامي اشارة اليه واله الملاحظة كما لا يمكن ان يقول هذا الكلام واراد الاشارة الى نفس هذا الكلام

للحضرة الصدرية

وفيه بحث اما اولا فلان كون الكلام خبرا لا يتوقف على ان يكون في موضوعه اشارة الى فرده بل قد لا يكون لموضوعه فرد اصلا كقولهم كلام من لا كلام له كاذب وقد يكون له فرد ولا يكون له اشارة كالقضايا الطبيعية التي يكون لموضوعاتها افراد واما ثانيا فلان معنى جعل العنوان آلة لملاحظة فرده حال الحكم عليه ان يحكم على العنوان نفسه حكما يتعدى الى فرده بواسطة انطباقه عليه بحسب نفس الامر حتى يكون المدرك بالذات هو العنوان فقط كما حقق في موضعه لا ان لا يلاحظ خصوصية الفرد من العنوان حتى قيل انه لا يقدر على ذلك واما ثالثا فلانا نعلم بالضرورة ان لنا ان نخبر عن اي لفظ شئنا بقولنا كاذب سواء كان ذلك اللفظ مهملا بعبارة مخصوصة كقولنا نطق كاذب وبوجه عام كقولك كل لفظ مهمل

كاذب

كاذب او مستعملا ليس لمعناه فرد كقولك اللاشي كاذب وكلام من لا كلام له كاذب او كان لمعناه فرد كقولك الحجر كاذب وخبر المفترى كاذب واستثنا كلام القائل في هذا الحكم من سائر الالفاظ مكابرة صريحة وما ذكر فيه غير مسموع والحق في الجواب بعد تمهيد مقدمة هي ان قول القائل كلامي كاذب يتصور على ثلثة اوجه احدها ان يكون الحكم بالكذب على لفظ كلامي والثاني ان يكون على مفهوم مسماه حتى يكون القضية طبيعية والثالث ان يكون على فرده وهو قول القائل كلامي كاذب اذ لا فرد له سوى ذلك فيكون المحكوم عليه بالحقيقة ذلك الفرد فكانه قال كلامي كاذب كاذب اي نختار كذبه ان كان الحكم على لفظ كلامي او مفهومه وقوله لو كان كاذبا لم يصدق المحمول وهو الكاذب على كلامي فيصدق عليه الصادق قلت ممنوع وانما يلزم ذلك لو كان لفظ كلامي او مفهومه خبرا وليس كذلك اذ الاول لفظ مفرد والثاني ليس بلفظ وان نختار صدقه ان كان الحكم على فرد كلامي حتى يكون حاصل الكلام ان كلامي كاذب لما عرفت في المقدمة قوله ان كان صادقا لزم ان يكون المحمول وهو كاذب صادقا على موضوعه وهو كلامي فيكون كاذبا قلت المحكوم عليه بحسب الحقيقة على ذلك التقدير مجموع كلامي كاذب وكذب ذلك يستلزم صدق قولك انه موجود كاذب فتامل

الجواب للعلامة الدواني

اقول قد قدر الجواب على الوجه الذي اراده ثم اورد عليه ما لا يرد على ذلك المجيب ايضا وتقرير الجواب على وجهه ان حقيقة الخبر هو الحكاية عن النسبة الخارجية اما على الوجه المخالف وح يكون كاذبا فحيث ينتفي الحكاية عن النسبة الخارجية لا يتحقق الخبر فقول القائل كلامي اليوم كاذب اذا جعل الاشارة الى نفس ذلك الكلام لا يكون تلك النسبة الذهنية التي هي مدلوله حكاية عن نسبة خارجية اصلا ولم يترتبها الى خارج بالمطابقة فلا يكون خبرا حقيقة الا يرى ان قائلا لو قال كلامي هذا صادق مشيرا الى نفس هذا الكلام لم يكن خبرا بل ربما نسبه العقلاء الى ما ذكره هذا تقرير كلام المجيب واين ذلك مما ذكره اذ حاصل

Copyright © ... University